

تقرير المراجع المستقل  
إلى السادة مساهمي شركة نبع الصحة للخدمات الطبية  
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة نبع الصحة للخدمات الطبية، شركة مساهمة سعودية ("الشركة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية، والتي تتضمن ملخصاً بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإنَّ القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدلٍ، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المُعتمَدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المُعتمَدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المُعتمَدة في المملكة العربية السعودية. وإن مسؤولياتنا بمقتضى تلك المعايير مُبينة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. وإننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المُعتمَدة في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن توفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمر الرئيس للمراجعة

إن الأمر الرئيس للمراجعة وفقاً لحكمنا المهني هو ذلك الأمر الذي كان له الأهمية البالغة في أعمال المراجعة التي قمنا بها للقوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت معالجة هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا عنها وأننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول ذلك الأمر، وفيما يلي وصف للأمر الرئيس للمراجعة وكيفية معالجته:

تقرير المراجع المستقل  
إلى السادة مساهمي شركة نبع الصحة للخدمات الطبية  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

الأمر الرئيس للمراجعة (تتمة)

أمر المراجعة الرئيس	كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا
إثبات الإيرادات	إثبات الإيرادات
خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، قامت الشركة بإثبات إيرادات بحوالي ٢٠١,٨ مليون ٫٫.	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها، من بين أمور أخرى، ما يلي:
تقوم الشركة بإثبات الإيرادات عند الوفاء بواجبات الأداء المتعلقة بالخدمات الطبية والتجارية ويتم قياسها بالقيمة العادلة للعوض المقبوض أو المستحق القبض.	• تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بإثبات الإيرادات وتقييم مدى امتثال تلك السياسات مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) "الإيراد من العقود من العملاء" المعتمد في المملكة العربية السعودية.
يُعتبر إثبات الإيرادات من أمور المراجعة الرئيسة لما ينطوي عليه من مخاطر تتعلق بتحريف الإيرادات نتيجة تجاوز الإدارة للضوابط الموضوعية والأحكام المتعلقة بتقدير معدلات الرفض للمطالبات الطبية ذات الصلة من قبل شركات التأمين الطبي.	• مناقشة السياسات والإجراءات العامة وتقييم تصميم إجراءات الرقابة الداخلية للشركة بشأن إثبات الإيرادات.
لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسة لأن تقدير مبالغ الرفض للمطالبات الطبية يتطلب عدداً من الأحكام والافتراضات المتعلقة بالمطالبات الطبية المستقبلية والافتراضات الأخرى ذات الصلة.	• تقييم مدى ملاءمة الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي اتخذتها الإدارة بعين الاعتبار لتحديد العوض المتغير. لقد أجرينا أيضاً مراجعة بأثر رجعي للمطالبات الفعلية التي تمت تسويتها ومقارنتها بإجمالي المطالبات الأصلية وذلك على أساس العينة.
يُرجى الرجوع إلى الإيضاح ذي الصلة حول القوائم المالية بشأن السياسة المحاسبية الخاصة بإثبات الإيرادات، والإيضاح ذي الصلة بشأن التقديرات المحاسبية المستخدمة في إثبات الإيرادات.	• تقييم تصميم الإجراءات التي وضعتها الشركة فيما يتعلق بالتقديرات الخاصة بمعدلات الرفض وفحص المدخلات الرئيسة لهذه التقديرات وذلك على أساس العينة.
	• تم الفحص (على أساس العينة) للتسويات والمطالبات والتحصيلات التي تمت مع العملاء الرئيسيين للشركة.
	• تم فحص التفاصيل والقيام بالإجراءات التحليلية الجوهرية للتأكد من تسجيل الإيرادات بدقة، وبالسعر الصحيح وفي الفترة المحاسبية الصحيحة.
	• إجراء اختبار القطع حول توقيت إثبات الإيرادات من العقود مع العملاء للتأكد من أنه قد تم إثباتها في الفترة المحاسبية الصحيحة.
	• تقويم مدى كفاية افصاحات الشركة ذات العلاقة في القوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل  
إلى السادة مساهمي شركة نبع الصحة للخدمات الطبية  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للشركة متاحاً لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، وإذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء ناتج عن غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة بتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة (أي مجلس الإدارة) مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي للشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري، سواء ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود التحريفات الجوهري في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

تقرير المراجع المستقل  
إلى السادة مساهمي شركة نبع الصحة للخدمات الطبية  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

• استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.

• تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما أننا زودنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبغهم بالتصرفات المتخذة للحد من التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك، تعد هي الأمور الرئيسية للمراجعة. نقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما - في ظروف نادرة للغاية - نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية للإبلاغ عنها تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن شركة مهام للاستشارات المهنية



عبد العزيز سعود الشبيبي  
محاسب قانوني

قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم ٣٣٩  
التاريخ: ٩ شوال ١٤٤٧ هـ  
٢٨ مارس ٢٠٢٦ م